عن مقاطعتها، على لسان رئيسها عضو الكنيست محمد ميعاري، الذي صرّح بأن رجال حركته لن يشاركوا في مهرجانات ومسيرات «لجنة الدفاع عن الاراضي العربية...» قبل اعادة تشكيلها من جديد. أمّا الحزب الديمقراطي العربي، الذي يرأسه عضو الكنيست عبدالوهاب دراوشة، فقد قرّر مقاطعة مهرجان ام الفحم فقط، والمشاركة في باقي المهرجانات (**هآرتس**، ٢٩/٣/١٩٩١).

وازاء هذه المواقف، قال رئيس «لجنة الدفاع عن الاراضي العربية...» فضل نعامنه: «اننا نسمع من مختلف الشخصيات مطالبة باعادة بناء اللجنة... وهناك من ينصّب نفسه وصيّاً عليها، بينما كانوا، طوال الوقت، بعيدين من ساحة النضال للدفاع عن الاراضي؛ والبعض كان في 'يوم الارض' في الثلاثين من آذار (مارس) ١٩٧٦، في الخندق المعادي ليوم الارض... اللجنة هيئة شعبية غير مبنيّة على المفتاح الحزبي؛ ونحن نرفض جعلها اطاراً تمثيلياً فوقياً... اننا نذكّر الجميع بأن القضية الاساس التي نواجهها ليست المنصّات والخطباء وتشكيل اللجان، بل النضال الشعبي المنظّم والموحّد، دفاعنا عن أراضينا والاخطار التي تهدّدها في مختلف المناطق. لهذا ينبغي ان يستنفر الجميع للعمل الشعبي النضالي، دفاعاً عن الارض. هذه هي القضية الاساس، والتي ستتركز عليها مهرجانات يوم الارض هذا العام...» (**الاتحاد**، ٢٩/٥/١٩٩١).

## اجراءات استفزازية اسرائيلية

في محاولة للاستفادة من حالة الاحباط التي سادت في الشارع العربي، في أعقاب نتائج حرب الخليج، قرّرت وزارة الشرطة الاسرائيلية دفع آلاف من أفرادها ومن «حرس الحدود» الى المناطق العربية، لاحداث حالة رعب بين صفوف المواطنين، والحؤول دون القيام بأية أنشطة خلال ذكرى «يوم الارض». وخلافاً لما كان متّبعاً في الماضي، قرّر مفتش عام الشرطة، يعقوب تيرنر، وضع قوات كبيرة من الشرطة داخل القرى العربية التي ستجرى فيها المهرجانات والمسيرات، بذريعة الحؤول دون قيام أعمال «فوضى وشغب» على غرار ما حدث في الماضي. وتمشياً مع هذا الموقف، قال تيرنر: «سوف نسمح فقط باقامة المهرجانات والمسيرات المرخّص بها وفقاً للشروط التي تمّ الاتفاق عليها؛ ولن تسمح الشرطة بخرق النظام واعلان التعصّب القومي، والقيام بأعمال فوضى وشغب، لا في القرى العربية ولا في أي مكان آخر». ولهذا الغرض، اتخذت الشرطة سلسلة من الاجراءات، حيث منعت دخول أهالي الضفة الفلسطينية وقطاع غزة المحتلين الى منطقة القدس حتى يوم الاحد، أي بعد ذكرى «يوم الارض» بيوم واحد؛ ولم تستجب لنداء قادة القطاع العربي بعدم الدخول الى القرى خلال يوم المناسبة (**دافار**، ٢٩/٣/١٩٩١).

من جهة أخرى، عبّرت أوساط سياسية اسرائيلية عن قلقها ازاء ارتفاع حدّة التوتر في المناطق العربية، بسبب رفض الشرطة التعهّد بعدم ادخال قوات كبيرة الى تلك المناطق، الاّ في حالة الضرورة، حيث خشيت تلك الاوساط من ان يشجّع التواجد المكثّف لقوات الشرطة داخل القرى العربية مجموعات من الشبان والمتطرّفين على تحدي رجال الشرطة والقيام بأعمال مقاومة (**هآرتس**، ٢٦/٣/١٩٩١)؛ علماً بأن رؤساء المجالس المحلية العربية، عادوا فأكدوا لوزارة الشرطة ان لا حاجة لادخال قواتها، معلنين تحمّلهم مسؤولية المحافظة على الامن والهدوء. وفي هذا السياق، توجّه رئيس «لجنة المتابعة العربية...» رئيس بلدية شفاعمرو، ابراهيم نمر حسين، الى المواطنين العرب مناشداً المحافظة على الهدوء خلال المهرجانات والمسيرات (**عل همشمار**، ٢٩/٣/١٩٩١). اضافة الى ذلك، بعث عضو الكنيست، حاييم اورون (مبام) ويوسي ساريد (راتس)، بمذكرة الى وزير الشرطة، روني ميلو، طالباه فيها بعدم التسبّب بالهاب المشاعر في القطاع العربي. وأوضحا ان قيادة الجماهير العربية في اسرائيل تتصرّف، هذا العام، بنسبة عالية من «الاعتدال والمسؤولية»؛ ولهذا ينبغي على الشرطة التصرّف بحكمة وضبط نفس. وحذّرت المذكرة من ان «لا احد يعترض على حق تواجد الشرطة وفرض النظام في كل مكان، وفقاً للحاجة؛ لكن استعراض العضلات، بحد ذاته، في مثل هذا اليوم الحسّاس، لا داعي له، ويحتمل التسبب بأضرار واشكالات لا تحمد عقباها». وعلى الرغم من كل هذه المطالبات، أصرّت الشرطة على موقفها وقامت بتركيز قوات كبيرة مدجّجة بالسلاح داخل المناطق العربية (**المصدر نفسه**).